

المتداول العربي للخدمات المالية والتدريب

قسم التحليلات والأخبار

التوقعات الأسبوعية لسوق العملات

المصدر: Dailyfx



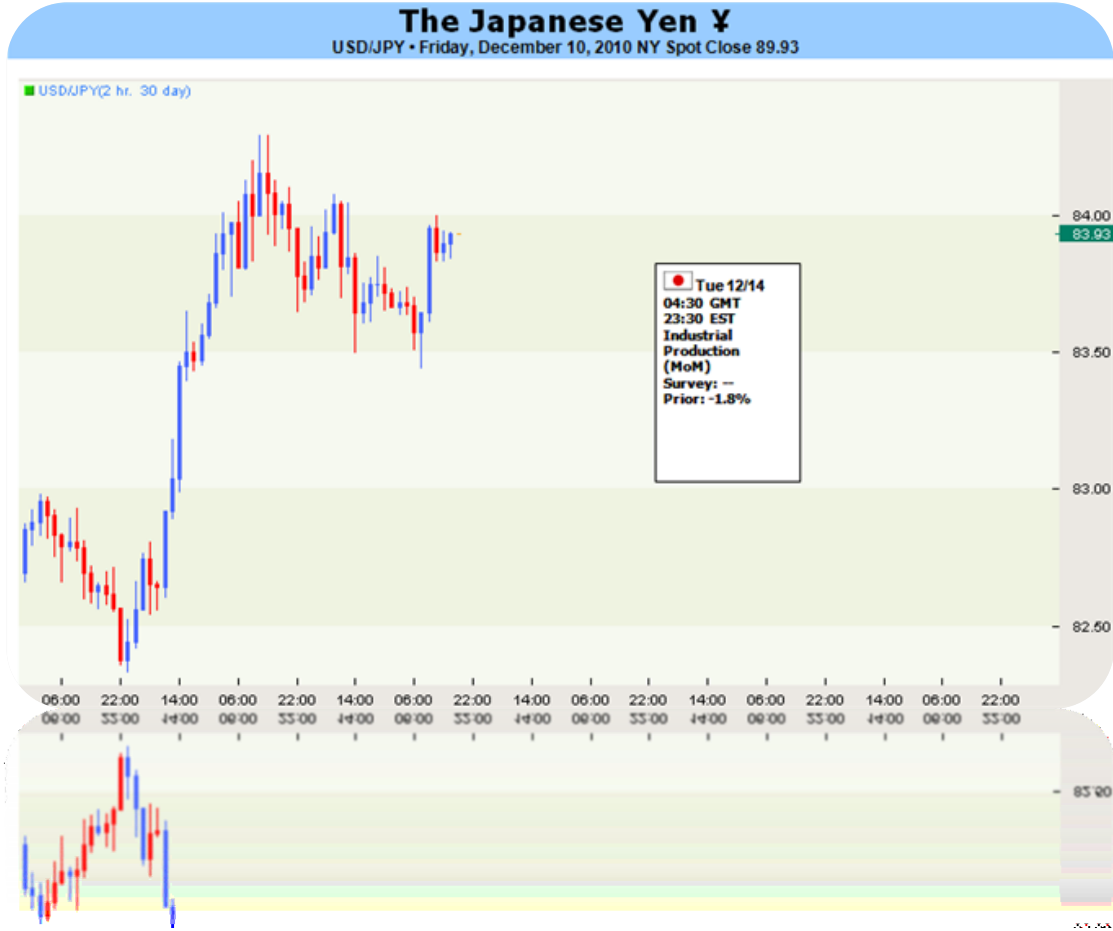
قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)



الين الياباني يواجه تهديدات خطيرة بالتدخل في سعر الصرف لصالح الاقتصاد (توقعات محايدة)



الأسباب:

- (الدولار / ين) يتمكن من محو التراجع الناتج عن قراءة الوظائف المتوافرة في القطاع غير الزراعي الأمريكي.
- قراءة النمو الياباني في الربع الثالث رجعت إلى ارتفاع.
- البيانات اليابانية تشير إلى تباطؤ الطلب على الصادرات والاستمرار في موجة الانكماش.

تراجع الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي في أعقاب ارتفاع عائدات سندات الخزنة الأمريكية أدى إلى ارتفاع الدولار الأمريكي نظرًا لارتفاع الطلب على السندات. على الرغم من ذلك، من الممكن أن تتغير حركة السعر بسبب التعرض لعددٍ كبيرٍ من التذبذب في الأسبوع القادم وسط حالة من الترقب آخر قرارات الفائدة الفيدرالية الأخير في ٢٠١٠. وحيث فشل (الدولار / ين) في اختبار أعلى مستويات نوفمبر عند ٨٤.٣٩، من الممكن أن نرى الزوج يتحرك عرضياً الأسبوع القادم. وربما تؤدي أي تصريحات متشائمة تخرج من جانب لجنة الفيدرالي على مدار الأيام القادمة إلى ظهور كسر للمستويات الحالية في الاتجاه الهابط لـ (الدولار / ين) وذلك تأثرًا باستمرار برنانك، رئيس الفيدرالي، على موقفه الذي يركز من خلاله على أهمية المزيد من إجراءات التسهيل النقدي.

وحيث ينفي البنك المركزي في الوقت الحالي وجود أي شكوك في تحقيق التعافي المستدام للاقتصاد الأمريكي، نرى أن الفيدرالي لا زال متمسكًا بتوجهات حذرة للغاية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وسط تكهنات بإضافة المزيد من إجراءات التسهيل النقدي مما يعمل على إصابة الدولار الأمريكي بالمزيد من الضعف، وهو ما يمكن أن يحدث في ضوء حالة الضعف في القطاع الخاص الأمريكي، خاصةً بعد تعهد الفيدرالي بالحفاظ على معدل الفائدة عند المستويات الحالية القريبة من الصفر من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي في البلاد.

ومع تكون قمة المدى القصير لزوج (الدولار / ين) في أوائل ديسمبر، يكون قرار الفيدرالي من أهم المؤثرات في حركة سعر الزوج والذي من الممكن أن يحول دون تقدم الزوج وإجباره على التراجع في الاتجاه المعاكس. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع الين هو الآخر إلى المزيد من تراجع الزوج علاوة على إمكانية إجبار هذا الارتفاع بنك اليابان على التدخل في سعر الصرف استعداداً لمواجهة الرفع المحتمل للفائدة الصينية قبيل بداية ٢٠١١. كما من الممكن أن يسهم تباطؤ التجارة العالمية الذي حدث مؤخراً، والذي انعكس سلباً على النمو الياباني ليتخذ الاتجاه الهابط، من الممكن أن نرى بنك اليابان مجبراً على البحث عن إجراءات بديلة لتحفيز الاقتصاد مواجهاً في طريقه إلى ذلك ضغوطاً حادة تدفع به نحو إضعاف العملة المحلية لدعم الصادرات.